



قانون التجنيد الإجباري 1912م، دراسة في ظروف صدوره و موقف الجزائريين منه

د.حميد أيت حبوش

جامعة وهران 1

hamidaithabouche@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2018/09/30

تاريخ القبول: 2018/09/01

تاريخ الإيداع: 2018/08/10

الملخص:

إن النزعة الاستعمارية التي ميّزت السياسة الفرنسية خلال القرنين التاسع عشر و العشرين، ولدت لدى الدولة الفرنسية الحاجة إلى توفير قوة عسكرية يقع على عاتقها أداء المهام التي تتطلبها الحركات الاستعمارية داخل و خارج إفريقيا، و قد ظهر الحديث مبكرا عن مشاريع مختلفة تقضي باللجوء إلى الموارد البشرية التي تمتلكها المستعمرات أهمها الجزائر. من هنا نطرح عدّة تساؤلات: ما هي خلفيات و ظروف صدور قانون التجنيد الإجباري؟، ما هي طبيعته ومضمونه؟ كيف كان ردّ فعل الطبقة السياسية في الجزائر أو النخبة، و الشعب بصفة عامة عليه؟.

الكلمات الدالة:

التجنيد الإجباري ; الجزائر ; الاستعمار الفرنسي ; 1912 م ; الحرب العالمية الأولى

Abstract:

The colonialism that characterized French politics during the nineteenth century The French state was born with the need to provide a military force to carry out the tasks required by the colonial movements inside and outside Africa, and early talk of various projects was revealed, using the human resources owned by the colonies, most notably Algeria. From here we raise several questions: What are the backgrounds and circumstances of the issuance of the law of compulsory conscription ?, What is its nature and content? How was the reaction of the political class in Algeria or the elite, and the people in general



?Key Word :

Military conscription ; Algeria ; French colonialism; 1912 AD; First World War

قبل أن يصدر قانون التجنيد الإجباري، ظهرت عدّة مشاريع، تعود إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، فأول مشروع كان للجنرال "موليير- MOLLIERE"⁽¹⁾، سنة 1845م، حيث صرّح: "...إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظلّ على حالة همجيته لمدة طويلة، فإن فرض التجنيد يبني صفوفه..."⁽²⁾. وبالفعل تم تطبيق هذا المشروع خلال حرب القرم⁽³⁾، ثم يليه مشروع الجنرال "مارتيميري-MARTIMPREY"⁽⁴⁾ سنة 1864م خلال الإمبراطورية الثانية⁽⁵⁾، حيث أرسل هذا الجنرال بتقرير مفصل إلى الحكومة الفرنسية، وأهم ما جاء فيه: "...أنه يمكن تجنيد عدد معيّن من المجندين، وحدّه بحوالي خمسة آلاف (5000) رجل وكلّ سنة يترك للجماعات تعيين المجندين الذين يعملون في الجيش الفرنسي لمدة خمس سنوات، وبالتالي تحقيق إجمالي قدره خمسا وعشرون ألف (25000) جندي، وخلال فترة التجنيد يتم إدماجهم مع المجندين الأجانب الفرنسيين..."⁽⁶⁾.

وقد تطوّع عدد كبير من الجزائريين ضمن وحدات القوم التي يترأسها القيّاد، وقد برزت فرقة الرماة الجزائرية بمشاركتها الواسعة بجانب الجيش الفرنسي في الحرب الفرنسية البروسية عام 1870م⁽⁷⁾.

وفي سنة 1871، جاء "لويس رين-LOUIS RINN" مدير مصلحة الشؤون الأهلية بالجزائر بمشروع جديد⁽⁸⁾ حيث قام بدراسة جدية كيفية تجنيد أبناء المستعمرات، وإدماجهم في الجيش الفرنسي، وكان يهدف هذا المشروع لتبليغ الحضارة والثقافة الفرنسية إلى الجزائريين عند تسريحهم من الخدمة العسكرية، وقد ضمّ "لويس رين" صوته إلى صوت زملائه مطالباً بإصلاح أحوالهم الاقتصادية، وتساءل حول طريقة تجنيدهم. لكن البرلمان الجزائري والجيش الإفريقي لم يوافقا على المشروع، وبالمقابل اقترح العقيد "روبين-ROBIN" إنشاء مؤسسة الخدمة العسكرية بشرط إصلاح الحقوق المدنية والسياسية، لكن المشروع اصطدم مع المعترين الذين رأوا إنه من المستحيل تسجيل تجنيد الجزائريين لأنه يشكل خطراً، ويفتح سؤالاً على فكرة المواطنة، لذلك أجهض المشروع من قبل "فولير-GAULIER" و"ميشلن-MICHELIN" سنة 1889م⁽⁹⁾.

وفي سنة 1891م، بعث الجنرال "دولاروك-DEUX LA ROC" برسالة التأييد والاقتراف والموافقة على مشروع زملائه إلى وزارة الحربية الفرنسية، إلا أن بعض المواقف ظلّت متحفظة



حول هذه الأفكار والمشاريع⁽¹⁰⁾. وفي عام 1892 طرح الجنرال "سالانيك-SALANIAC" مشروعا جديدا مضمونه أن يتم تشكيل احتياطي من الجنود الأهالي عن طريق الاحتفاظ بالمسرحيين من الرماة في قائمة الاحتياط، بمعنى أن يكونوا في الخدمة عندما يضطر الجيش لمناذاتهم، و بذلك يحلّ مشكل حاجة الجيش للجنود، لكن هذا المشروع رفض بسبب السن المتقدمة التي يكون فيها المجندون بعد تسريحهم من فرق الرماة⁽¹¹⁾.

و إلى غاية سنة 1900 م، كان الحديث على فكرة التجنيد قليل جدا. وقد اقترح النائب "شوتنب-CHAUTENPS" في نفس السنة إنشاء مؤسسة للفرق الاحتياطية، أين يمكن قبول الجزائريين⁽¹²⁾، حيث يرى أنه بالإمكان تجنيد الشباب الأهالي وتدريبهم لمدة ثلاثة أشهر، و تركبهم احتياطيين لمدة خمسة عشر سنة، ويمكن الاستعانة بهم عند الضرورة، إلا أن المشروع رفض أيضا⁽¹³⁾.

و مع مطلع القرن العشرين، حدث منعطفا جديدا، فالذين سقطوا في قضية "دريفوس-DREYFUS"⁽¹⁴⁾ أظهروا تيار عدائي للجيش المحترف بالمقابل وقفوا في صف الخدمة العسكرية. مما أدى إلى صدور قانون 1905م الخاص بالخدمة العسكرية الفرنسيين، بموجبه تقلصت الخدمة من خمس سنوات إلى سنتين، إلا أنه دعا إلى ضرورة النظر في الأمر⁽¹⁵⁾.

وقبل سنة من صدور هذا القانون، اقترح "جونار-JOUNART" حاكم الجزائر العام على لجنة الدفاع الوطني الفرنسية في مجلس الشيوخ أن تقوم وزارة الدفاع بتجنيد عدد كبير من الجزائريين وغيرهم وإضافتهم إلى عدد المجندين السابقين من أجل تدعيم الجيش الفرنسي و تقويته للمحافظة على مصلحة فرنسا العليا. وفي سنة 1908 جاء مشروع "ميسي-MESSIMY" مسؤول ميزانية الحرب، حيث طرح فكرة الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين، واقترح في البداية مدة الخدمة بثلاث سنوات، والاحتياط بسبع سنوات⁽¹⁶⁾.

وقد قارن بين الجزائر وتونس التي كان التجنيد الإجباري ساري المفعول بها منذ عشرين سنة فرأى أنه يمكن تطبيق نفس صيغة التجنيد بالجزائر ليطم بعدها تخفيض الوحدات العسكرية المتكونة من الجنود الفرنسيين لإرسالها إلى أوروبا في إطار تعزيز الإمكانات الحربية الفرنسية تحسبا لأي طارئ، ويتم تعويض هذه الوحدات بتلك المشكلة من الأهالي⁽¹⁷⁾. واقترح "ميسي-MESSIMY" أن يكون التدريب مقتصر على البساطة و السرعة، لأن المجند الجزائري حسب اعتقاده لا يهيمه التدريب الجيد، كما رأى أنه يجب في نفس الوقت تحضير جيش منظم يقي شرهم أثناء تمردهم، و يجب أيضا تلقينهم الروح العسكرية الفرنسية و مبادئها⁽¹⁸⁾، وقد جعل



"ميسيبي" لهذا المشروع لجنة تتكوّن من العسكريين و الاقتصاديين و القانونيين لدراسة المشروع دراسة جدية داعيا إلى رفع الجيوش الفرنسية⁽¹⁹⁾.

و خلال سنوات 1908-1911 التي كان يحاول "ميسيبي" إقناع الجزائريين فيها بالخدمة العسكرية ظهرت فكرة جديدة في الجزائر جاء بها الجنرال "مونجان-MONGIN" و هي القوة السوداء بمعنى تجنيد السود السينيغاليين، بدل تجنيد الأهالي الجزائريين⁽²⁰⁾.

2-ظروف صدور القانون:

صدر قانون التجنيد الإجباري في صفوف الجيش الفرنسي أثناء استعدادات فرنسا للحروب المحتملة ضدّ ألمانيا، و كذلك لإتمام الإحتلال للمغرب الأقصى. و يمكن أن نحدد ظروف صدور القانون فيما يلي:

1-التراجع الملحوظ في تعداد الجيش الفرنسي، نظرا لنقص في الزيادة الطبيعية، و لم تجد فرنسا حلاً لهذه المعضلة إلا تجنيد عدد أكبر ممكن من المقاتلين الجزائريين⁽²¹⁾. خاصة أن ألمانيا عكس فرنسا، عدد سكانها في تزايد مستمر، فلذلك صارت تتقوى و تهدد فرنسا و الدول الاستعمارية الأخرى، و هذا ما حدّر منه "ميسيبي-MESSIMY" مقرر الميزانية لسنة 1908 من أن نسبة الولادات في انخفاض مستمر و خطير⁽²²⁾.

2-تفاقم الاضطرابات في المغرب الأقصى و اشتداد التنافس الاستعماري عليه، جعلت الحكومة الفرنسية تقرر إرسال حملة عسكرية إلى فاس في شهر أفريل 1911 بقيادة الجنرال "موانيه"⁽²³⁾، كما أصدرت الحكومة مرسوما يوم 8 أفريل 1912م بإنشاء الإقامة الفرنسية في المغرب الأقصى⁽²⁴⁾، و من أجل ذلك احتاجت فرنسا إلى مزيد من القوات و الأموال، و استطاعت أن تعوّض ذلك بتجنيد الجزائريين. حيث كان وزير الحرب "ميليران-MILLERAND" يرى أن تواجد فرنسا في المغرب الأقصى يجعل قضية التجنيد الإجباري أمرا لا غنى عنه دون الإدلاء به عمليا، إلا أنه كان متأنيا في تطبيق تلك الإجراءات⁽²⁵⁾.

3-توتر الأوضاع السياسية في أوروبا و شبح اندلاع الحرب العالمية، له دور هام في السباق نحو التسلح البري و البحري. و الضغط على الحكومة الفرنسية لفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين. حيث شهد مطلع القرن العشرين تنافسا رهيبا بين الدول الأوروبية على فرض السيطرة في القارة⁽²⁶⁾.

و قد بدأت كل من فرنسا و ألمانيا تبحث عن تعزيز تحالفاتها ابتداء من سنة 1911، و كانت فرنسا تودّ الحصول على تعهد إنجليزي بالوقوف معها في حالة وقوع حرب في أوروبا⁽²⁷⁾.



و بظهور بوادر الحرب العالمية ضغط المستوطنون الأوروبيون على فرنسا حتى أصدرت قرار فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين سنة 1912م⁽²⁸⁾. و فعلا شارك الجزائريون في هذه الحرب التي لا تعنيهم، حيث نشرت المجلة الفرنسية "L'Afrique Française" عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى: الجند 177000، العمال 75000، أما الحصيلة فهي القتلى 76000، الجرحى 82000⁽²⁹⁾.

3-مضمون القانون وبداية التجنيد:

أ-مفهوم القانون:

هو قانون سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم 3 فيفري 1912 من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين⁽³⁰⁾. جاء هذا القانون بعد فترة تضاربت فيها مختلف الآراء السياسية والعسكرية من خلال المشاريع الأولى التي تهدف إلى تجنيد الجزائريين، وذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية مطلع القرن العشرين.

ب-مضمون القانون:

نشر القانون في الجريدة الرسمية "Le Mobacher" يوم السبت 02 مارس 1912، يضم 30 مادة مقسمة إلى أربعة أبواب.

-الباب الأول: هو عبارة عن أحكام عامة يضم المادة الأولى التي تنص على تجنيد الجزائريين بصيغة الاختيار أو إعادة التجنيد.

-الباب الثاني: جاء للتأكد على الأحكام الواردة في الباب الأول وهذا ما نلتمسه في المادة الثانية.

-الباب الثالث: يحتوي على ثمانية (8) فصول تضم ثلاثة وعشرين (23 مادة)، أي من المادة

الثالثة إلى غاية المادة السادسة والعشرين، حيث نجد الفصل الأول يحتوي على أربعة (4)

مواد، من المادة الثالثة إلى غاية المادة السادسة، وهو متعلق بالاستدعاء، الفصل الثاني

يحتوي على خمسة (5) مواد من المادة السابعة إلى غاية المادة الحادية عشر، و المتعلق

بإحصاء الجزائريين. أما الفصل الثالث يحتوي على ثلاثة (3) مواد، من المادة الثانية عشر إلى

غاية المادة الرابعة عشر، و الذي يبين الأشخاص الذين لهم الحق الإعفاء و التأجيل و

الإعذار. والفصل الرابع يحتوي سبعة (7) مواد من المادة الخامسة عشر إلى غاية المادة الواحد

والعشرين. و المتعلق بالقرعة و جمع الأشخاص: الفصل الخامس، فهو الخاص بالبدليل أو

إيجاد العوض والملخص في المادة الثانية والعشرين (22).



الفصل السادس: يضم المادتين الثالثة والعشرين (23) والرابعة والعشرين (24)، الخاص بجمع العسكريين.

الفصل السابع: الخاص بالمرتب اليومي و الجوائز، وهذا ما تنص عليه المادة الخامسة والعشرين (25). أما الفصل الثامن فهو متعلق بالأحكام الجزائية ويشمل على المادة السادسة والعشرين (26).

الباب الرابع: فهو يحتوي على أربع (4) مواد، من المادة السابعة والعشرين إلى غاية المادة الثلاثين، والمتعلق بالأحكام الخصوصية حيث تحدد مواد الإمتيازات الخاصة بالعسكريين القدامى، تنظيم الجنود، والقانون ساري المفعول في المناطق المدنية دون غيرها من المناطق العسكرية.

ج- بداية التجنيد:

بعد صدور القانون رسميا لتجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بدأت الحكومة الفرنسية في إجراءات عمليات الإحصاء ثم القرعة والتنجيد، وكانت الفرق المكلفة بإجراء عملية القرعة مرفقة بقوات عسكرية من الرماة والصباحية والمشاة تحسبا لأي طارئ، وقد بدأت مهمتها في حدود شهر جوان 1912، فحددت الولاية العامة ووزارة الحرب وقيادة الجيش بالجزائر ألفين وخمسمائة وخمسين شابا (2550) لتجنيدهم سنة 1912.

فبعمالة الجزائر كان عدد المسجلين على قوائم الإحصاء، والبالغين سن الثامن عشر، ثمانية آلاف وأربعمائة وثلاثة وثمانين (8483)، وتم تحديد العدد المطلوب من المجندين سبعمائة وثلاثة وخمسين (753).

وقد شهدت كل من بلدية البرواقية (المدية) و بلدية دلس (تيزي وزو) تسجيل انضمام سبعا وسبعين (77) شابا إنضمما إراديا، بينما التحق إجباريا ستمائة وستة وسبعين (676) بالثكنات في الأجال المحددة. و بعمالة وهران فقد كان عدد المسجلين بها أربعة آلاف وسبعمائة وسبعة (4707) والعدد المطلوب من المجندين هو أربعمائة وستة وستين (466)، وقد عرفت العمالة بعض الاضطرابات في دائرة تلمسان وندرومة⁽³¹⁾.

أما بعمالة قسنطينة كان عدد المسجلين ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة وإثنان وثلاثين (13532) أما عدد المجندين المطلوب فكان ألفا وثلاثمائة وواحد وثلاثين (1331)، وقد وجدت لجان الإحصاء متاعب كبيرة في أداء مهمتها بهذه العمالة، ففي أم البواقي والقرى



المجاورة لها امتنع الشبان عن التقدم أمام اللجنة لإجراء القرعة، و حاول بعضهم الفرار من المنطقة. إلا أن من جانب آخر هناك استجابة من قبل بعض الشبان. وفسرت الإدارة الفرنسية استجابة الجزائريين لنداء التجنيد الإجباري وانضمامهم في الجيش الفرنسي بأنه قبول ورضا بهذا الإجراء الجديد، مثلما صرح به الرائد "شاردون" المسؤول العام عن عمليات التجنيد سنة 1912، و برز قبول الجزائريين للتجنيد بأنه رغبة منهم في حصول أبنائهم على تدريب عسكري جيد مثل الذي يتلقاه أبناء الفرنسيين، في حين كان الواقع غير ذلك⁽³²⁾.

4-موقف الجزائريين منه:

أ-سياسيا:

لقد جاء الموقف السياسي في أربعة أشكال:

1-المظاهرات: قابل الشعب الجزائري قرار التجنيد الإجباري بمظاهرات صاحبة⁽³³⁾، فقد حدثت في كل أنحاء الجزائر تقريبا مظاهرات تلقائية وجماعية، لكنها سلمية لمعارضة التجنيد الفرنسي، ففي بويرة (روفيشو) ضواحي البلدة، اجتمع حوالي 300 جزائري أمام مقر البلدية للاحتجاج ضدّ التجنيد الإجباري، ولم يتفرّقوا إلا عندما وعدهم رئيس المجلس البلدي بدراسة القضية، و قد اتهم المتظاهرون فرنسا بخرق اتفاقية 5 جويلية 1830م في فرض التجنيد الإجباري⁽³⁴⁾.

وقد اعترف "ديبون-DEPONT" برفض الجزائريين للتجنيد الإجباري، حيث صرح: "إن أول دوار رفض دعوة التجنيد هم أولاد عوف من بلدية عين التوتة، و كان تصرفهم هذا خطيرا جدا، لأنهم بهذا التصرف يحرضون غيرهم عن رفض التجنيد الإجباري و هو ما يهدد الأمن العام و مستقبل فرنسا في الجزائر"⁽³⁵⁾.

كما شهدت بلدية عين التوتة بضواحي باتنة أحداثا عنيفة يومي 28 و 29 ماي 1912 تاريخ إجراء القرعة الخاصة بالتجنيد حيث لم يحضر المسجلون في قوائم الإحصاء إلى البلدية التي أصبحت مسرحا لمظاهرات أهالي المنطقة، وشهدت كذلك منطقة القنطرة في 24 جوان 1912 نفس الأحداث، حيث قال أحدهم: "يا حاكم نحن نرفض أن يجند أبنائنا"⁽³⁶⁾ أما بخنشلة فقد جاء في تقرير المسؤول الإداري: "إن هؤلاء الشاوية عازمون على اللجوء إلى الجبال و الثورة على السلطات المحلية إذ طبقت التجنيد الإجباري..."⁽³⁷⁾.



2-تشكيل الوفود وتقديم العرائض: بعد صدور قانون التجنيد الإجباري، تشكل وفدا يتكون من جماعة النخبة، الذي قام بتحرير عريضة أطلق عليها "بيان الشباب الجزائري"، وقد عبّروا فيها على أن قانون التجنيد الإجباري كان:

-معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط.

-مهيئا للجزائريين لأنه وعدهم تعويضا قدره 250 فرنك فقط و هو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا مرتزقة لا جنودا.

-غير عادل لأنه جعل الجزائريين يجندون في الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين، كما أن ذلك القانون غير عادل لأنه فرض على الجزائريين واجبا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية.

كما تضمنت العريضة أيضا اقتراحات و مطالب، منها بناء هذا القانون على الحرية والعدالة والمساواة. وانتقل الوفد إلى فرنسا المتكوّن من الشخصيات الآتية:

-الدكتور بن تهامي، نائب بلدية مدينة الجزائر.

-مختار حاج سعيد، محامي بمدينة قسنطينة.

-بوشريط علاوة، نائب بلدي بقسنطينة.

-الدكتور موسى، نائب بلدي بقسنطينة.

-حاج عمار، نائب بلدي بمدينة جيجل.

-جودي، نائب بلدي ببسكرة.

-بن عصمان، نائب بلدي ببجاية.

و في فرنسا قاموا بتسليم العريضة إلى رئيس الوزراء الفرنسي "بوانكاري"، و أيضا إلى المجلس الوطني الفرنسي⁽³⁸⁾.

3-الإحتجاجات: توالى الاحتجاجات ضدّ التجنيد الإجباري خاصة في منطقة بني ميزاب، حيث بعث بنو ميزاب يوم 23 فيفري 1912 بشكاوي إلى كل من رائد غرداية و الوالي العام، ورئيس الحكومة، و تبعها تقرير إلى رئيس الحكومة يوم 8 جوان 1912 يشرح أسباب رفض التجنيد الإجباري التي تلخص في تعارضه مع الدين الإسلامي، و نتائجه الاقتصادية السنة على بني ميزاب، وكذلك مخالفته لبنود معاهدة 1853م⁽³⁹⁾.

و في 1 جوان 1919م، جندت السلطات الفرنسية بمنتهى العنف نصف عدد الشبان تقريبا، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات خاصة عندما قدّم وزير الحرب إلى الوالي العام يوم



12 ماي 1920 تقريراً يصحّ فيه أن الميزابيين رعايا فرنسيين مثل غيرهم من الجزائريين ومنهم ملزمون بالتجنيد⁽⁴⁰⁾. وقد استعمل بعض الجزائريين حسب أجبرون وسائل ملتوية للتخلص من التجنيد مثل الرشوة، الجاه، إيجاد البديل، وكذلك التزوير... وغير ذلك⁽⁴¹⁾.

4- الاختفاء والهجرة: رغم أن هذا الأسلوب سلمي، إلا أنه معبر كاختفاء الشباب وهروبهم إلى أدغال الجبال، والهجرة إلى البلاد الإسلامية بصفة واسعة⁽⁴²⁾. فأغلب الجزائريين كانوا رافضين للتجنيد حتى ولو كان مرفقا بإصلاحات وحقوق سياسية، حيث صرح الأهالي (الجزائريين) بأنهم سيهجرون البلاد إذا طُبّق التجنيد عليهم⁽⁴³⁾.

يقول صلاح العقاد عن الهجرة وعلاقتها بالتجنيد: "... وكان لهذا القرار -التجنيد- صدى عنيف بين الجزائريين إلى حدّ أن هاجر على إثره جماعات متلاحقة من وهران إلى الشام، ولما كان هذا القرار قد صدر قبيل الحرب العالمية الأولى بزمان قصير، فقد دفعت الجزائر ثمنه غاليا..."⁽⁴⁴⁾.

وفي هذا الصدد قامت جريدة "الحق الوهراني" (1911-1914) بدور مشرف حول الضجة الكبرى التي أثارها الجزائريون في وجه القانون الفرنسي الجائر، فقد نصحت هذه الجريدة الشبان الجزائريين بالفرار من الجزائر حتى لا يقعوا في فخ التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي، فاستجاب عدد كبير منهم⁽⁴⁵⁾ حيث قرر الكثير المغادرة إلى دار الإسلام فظهرت هجرة شبه جماعية من المدن الجزائرية إلى المشرق خاصة بلاد الشام وتركيا، وكانت تلمسان أكثر المدن التي اشتدت فيها هذه الهجرة بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة غادرت إلى المشرق وتلها معسكر، سيدي بلعباس، سطيف، وبرج بوعراييج⁽⁴⁶⁾.

ب- عسكريا:

تتمثل في المقاومات الشعبية وهي تعبّر عن مدى رفض الشعب الجزائري للتجنيد الإجباري ومنها ثورة بني شقران بمعسكر سنة 1914، وثورة الأوراس سنة 1916.

1- ثورة بني شقران: اندلعت في سبتمبر 1914، وامتدت حتى نهاية شهر أكتوبر، ومن أهم أسبابها معارضة التجنيد الإجباري ورفض السماح للشبان الجزائريين بالذهاب إلى الحرب في فرنسا وأوربا⁽⁴⁷⁾، لقد اتخذ هذا القرار في اجتماع سكان قرية سيدي دحو في 29 أوت 1914، و سكان بني شقران في بداية سبتمبر 1914، وعندما شرعت الإدارة الاستعمارية في إعداد قوائم المجندين للتعينة العامة، بدأت الأمور تتعقد وتدهور، وأخذ الغضب يعم السكان في مختلف الجهات ومنها دائرة معسكر، وجبال بني شقران.



ففي بلدية معسكر المختلطة بدأت الشرارة الأولى للثورة في أواخر سبتمبر وتطورت في الشهر الموالي لتشمل القرى، الفراقيق، بني نسيف وأولاد سعيد، بني خنيس، حجاجة... وقد كان ردّ القوات الفرنسية بالاعتقال وإطلاق النار، كما لجأت إلى حرق المنازل وهدم المنازل، إضافة إلى المحاكمات ومصادرة أملاك المتهمين وفرض الغرامات، ورغم هذه الحوادث واصلت السلطات الاستعمارية عمليات التجنيد⁽⁴⁸⁾.

2- ثورة الأوراس: استغرقت سنة تقريبا من سنة 1916 إلى سنة 1917، والسبب المباشر لهذه الانتفاضة هو رفض التجنيد الإجباري للشبان الجزائريين خاصة بعد وصول أخبار مهولة عن سقوط الآلاف من الشبان المجندين في المعارك الضارية التي دار بأوروبا. بدأت انتفاضة الأوراس فعليا في 11 نوفمبر 1916، عندما تجمع سكان عين التوتة وبريكة في قرية بومعزاز، واتفقوا على الإعلان عن الجهاد، وسرعان ما ذاع هذا الخبر بين القرى وإتحق المئات من الرجال بالنداء، وامتدت الانتفاضة حتى ماي 1917، وذلك عكس ما كانت تتوقعه الإدارة العسكرية من إقبال الناس على التجنيد لإيجاد حلول لمشاكلهم الإقتصادية المتدهورة خلال أعوام 1914-1916⁽⁴⁹⁾.

في الختام يمكن القول أن رفض الشبان الجزائريين للتجنيد الإجباري هو حلقة من حلقات المقاومة التي خاضها الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي. كما كان لرفض التجنيد أثر كبير على رد فعل فرنسا العنيف باستعمال القوة في تجنيد عدد كبير من الجزائريين، والزجّ بهم في جبهات القتال أثناء الحرب العالمية الأولى التي تضررت منها أيضا الجزائر، إلا أن تلك المشاركة في هذه الحرب عادت على الجزائريين ببعض الإيجابيات خاصة على الصعيدين السياسي والعسكري.

الحواشي :

¹ -هو "بيير ألكسندر جون موليير-PIERRE ALEXANDRE JEAN MOLLIERE" من مواليد أورليون سنة 1800، تدرّج في رتب الجيش الفرنسي من جندي بسيط إلى جنرال، شارك في عدّة حملات عسكرية، في إطار احتلال الجزائر، وتقلّد عدة مناصب عسكرية، كما ألف كتابا حول منظمة الجيش الفرنسي في الجزائر، وساهم في إثراء موسوعة الجيش البري، توفي في باريس سنة 1850...الموسوعة الحرة .

2-GILBERT, MEYNIER, L'Algérie révélée, la guerre de 1914-1918 et le premier quart du 20 siècle,

librairie Droz, Genève, 1981, P88



- ³- وقعت سنة 1854، و انتهت سنة 1856، حيث وضعت حدا لفترة السلم الأوربي الطويلة التي أعقبت مؤتمر فيينا، وقد وقعت هذه الحرب بين روسيا من جهة وكل من تركيا، و انجلترا و فرنسا و سردينيا من جهة ثانية، أنظر: عبد العزيز، سليمان، نوار و عبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 231.
- ⁴- هو قائد القوات العسكرية للجنرال دي بورمون، و في سنة 1839، أصبح قائدا للاحية وهران، ثم حاكما عاما للجزائر بالنيابة... الموسوعة الحرة.
- ⁵- GILBERT, MEYNIER, OP.cit, P :88
- ⁶- PAYSANT, (M.L), « Le service Militaire obligatoire pour les indigènes en Algérie », in R.A. N°52, 1908, P,115.
- ⁷- أجبرون شارل، روبير، المرجع السابق، ص 11.
- ⁸- GILBERT, MEYNIER, OP.cit, P :88.
- ⁹- IBID, P :89.
- ¹⁰- PAYSANT, (M.L), Op.cit, P125.
- ¹¹- ناصر، بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر 2005، ص 13.
- ¹²- GILBERT, MEYNIER, OP.cit, P :89.
- ¹³- PAYSANT, (M.L), Op.cit, P126.
- ¹⁴- هي صراع سياسي اجتماعي حدث في نهاية القرن التاسع عشر تحت الجمهورية الفرنسية الثالثة، اهتم بالخيانة في هذه القضية النقيب ألفريد دريفوس و هو فرنسي الجنسية يهودي الديانة هذه القضية هزت المجتمع الفرنسي خلال إثني عشر عام من 1894 حتى 1906م، و قسمته إلى فريقين، المؤيدين لدريفوس مقتنعين ببرأته، و المعارضين له معقدين أنه مذنب، اعتقدوا أنه أرسل ملفات فرنسية سرية إلى ألمانيا... الموسوعة الحرة.
- ¹⁵- GILBERT, MEYNIER, OP.cit, P :89.
- ¹⁶- BELKACEM, RECHAM, Les musulmans Algériens dans l'armée Française (1919-1945), Paris, France, 1996, P17.
- ¹⁷- PAYSANT, (M.L), Op.cit, P 126.
- ¹⁸- IBID, P 136.
- ¹⁹- IBID, P 124.
- ²⁰- BELKACEM, RECHAM, Op.cit, PP 18-19.
- ²¹- عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 410.
- ²²- أجبرون شارل، روبير، المرجع السابق، ص 729.



- 23-فرنسوا جورج، دريفوس، رولان ماركس وآخرون، موسوعة تاريخ أوربا من عام 1789، تر، حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1995، ج3، ص 346.
- 24-جلال، يحيى، المغرب الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والإستقلال، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 97.
- 25-أجيرون شارل، روبير، المرجع السابق، ص 741.
- 26-ناصر، بلحاج، المرجع السابق، ص 20.
- 27-فرنسوا جورج، دريفوس وآخرون، المرجع السابق، ص ص 345-350.
- 28-يحيى، بوعزيز، المرجع السابق، ص 44.
- 29-أبو القاسم، سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992، ج2، ص 199.
- 30-بن العثون عبد الرحمن، بن براهيم، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الأولى (1920-1936)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ج1، ص 33.
- 31-ناصر، بلحاج، المرجع السابق، ص 108.
- 32-نفسه، ص 109.
- 33-بن العثون عبد الرحمان، ابن براهيم، المرجع السابق، ص 33.
- 34-أبو محمد عبد الله، الشافعي، ثورة الأوراس 1916 ضدّ التجنيد الإجباري الفرنسي للجزائريين، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر معهد العلوم الإجتماعية، الجزائر، 1984، ص 85.
- 35-نقلا عن: عمار، هلال، "ثورة الأوراس 1916"، المجاهد الأسبوعي، العدد 1165.
- 36-GILBERT, MEYNIER, Op.cit, P : 98.
- 37-AGERON Charle, Robert, Les Algériens Musulmanes et la France (1871-1919), T2, Paris, France, 1968, P 1082.
- 38-بن العثون عبد الرحمن، ابن براهيم، المرجع السابق، ص ص 36-37.
- 39-يوسف بن بكير، الحاج سعيد، تاريخ بني ميزاب، دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ط2، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر 2006، ص ص 217-218.
- 40-نفسه، ص 219.
- 41-AGERON ChArle, Robert, Histoire de l'Algérie contemporaine, du l'insurrection de 1871, au déclanchement de la guerre de libération 1954, T2, Paris, France 1979, P 266.
- 42-بن العثون عبد الرحمن، ابن براهيم، المرجع السابق، ص 43.
- 43-GILBERT, MEYNIER, Op.cit, P 21.
- 44-نقلا عن: بن العثون عبد الرحمن، ابن براهيم، المرجع السابق، ص 44.
- 45-عبد الملك، مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر (1830-1962) منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1956، دار هومة، الجزائر، ص 70.
- 46-GILBERT, MEYNIER, Op.cit, P : 22.



⁴⁷-أجيرون شارل، روبر، الجزائريون المسلمون....، المرجع السابق، ص 270.

⁴⁸-نفسه، ص 271.

⁴⁹-عمار، هلال، "ثورة الأوراس 1916" المجاهد الأسبوعي، العدد 1165.